الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٩
المعقودة يوم الأربعاء
٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : الميزانية الرئامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي والميادين المتصلة بهما

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/47/SR.39
21 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ .

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ -١٩٩٣ (تابع)

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي والميادين المتصلة بهما
(A/47/753)

١ - السيد ثورنبيرغ (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): عرض مذكرة الأمين العام بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي والميادين المتصلة بهما(A/47/753) ، فقال إن التدابير التي أعلنها الأمين العام تتمشى مع أهداف إعادة تشكيل الأمانة العامة كما أوضحها الأمين العام في تصديره للتقرير المقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من المجلس الإقتصادي والإجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٢ (E/1992/82/Add.1)، وفي الفقرة ١٠٥ من تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/47/1) وفي كلمته أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ لدى فتح باب المناقشة حول متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وقصد من هذه الأهداف تعزيز قدرة الأمانة العامة على تنفيذ الولايات التي تنيطها بها الدول الأعضاء بكفاءة، وتمكينها من التكيف بسرعة للظروف والمهام الجديدة.

٢ - وقد شدد الأمين العام في عدد من المناسبات على الأهمية التي يعلقها على تحقيق أحد الأهداف الأساسية للميثاق، وهو على وجه التحديد تنمية جميع البلدان وتحسين الظروف المعيشية لجميع الشعوب. وشدد الأمين العام أيضا على الربط بين أهداف وسياسات التنمية وعلى الإجراءات المتصلة بالبحث عن السلم.

٣ - وقال إن مذكرة الأمين العام (A/47/753) تصف السمات الرئيسية للإدارات الثلاث الجديدة على أساس المجموعات الثلاث من المهام المذكورة في بيانه الذي أدلى به في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ . أما المهام المحددة وتوزيع المسؤوليات عن تنفيذ مختلف البرامج والبرامج الفرعية التي تعتمدها الجمعية العامة، واعداد الموظفين وغيرهم من الموارد للإدارات الجديدة الثلاث، فستبلغ إلى اللجنة في التقديرات النهائية المنقحة للميزانية التي ستقدم في أوائل عام ١٩٩٣ . ولذلك، فإن أول اقتراح تقدمه الأمانة العامة إلى اللجنة هو أن تنظر في التقديرات المنقحة النهائية في بداية السنة الثانية من تنفيذ الميزانية الراهنة. ويتحتم أن تنظر الجمعية العامة في الجوانب المتعلقة بميزانية وبرامج المرحلة الثانية من إعادة تشكيل الأمانة العامة. وستشتمل التقديرات المنقحة على تحليل للجوانب المتصلة بالبرامج وتبرير إعادة التشكيل.

٤ - ويتصل إقتراح الأمانة العامة الثاني بمعاملة التقديرات المنقحة الراهنة. فكما أوضح المراقب المالي بالوكالة، تقترح الأمانة أن تحيط الجمعية العامة علما بالتقديرات المنقحة ككل وأن ترجئ البت في عدد

السيد ثورنبيرغ)

وتوزيع الوظائف العليا. وأعرب عن ثقته في إمكانية إيجاد حل مرض للمسألة من خلال الحوار والتعاون. وكما أشار الأمين العام، يبقى تنظيم المناصب العليا في الأمانة العامة هدفا ذا أولوية.

٥ - ثالثا، تقترح الأمانة العامة أن يتم في عام ١٩٩٣ إعداد ونظر الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ . ويتعين أن تكون الميزانية البرنامجية صورة حقيقية للبرامج التي تعتمدها الجمعية العامة والهيكل الذي تنشئه. وقال إن إدارة شؤون الإدارة والتنظيم ستبذل كل جهد ممكن للتوفيق بين الشفافية، أي مقدار ونوع المعلومات التي تحتاج إليها اللجنة لتتمكن من اتخاذ قرارات بشأن موارد المنظمة، وبين البساطة، وبعبارة أخرى، وضع وثائق الميزانية بأسلوب سهل القراءة. وأعرب، بالنيابة عن الأمين العام، عن الإمتنان للتعاون الذي أبدته اللجنة في العملية الصعبة لتكييف الأمانة العامة للوظائف الهامة التي يتعين عليها أن تضطلع بها من أجل خدمة المجتمع الدولي على أفضل وجه ممكن.

٦ - السيد تومو مونثي (الكاميرون): قال إنه يرحب بقرار الأمين العام بدء حوار مع الدول الأعضاء بشأن مسألة إعادة تشكيل الأمانة العامة. فمنذ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، والدول الأعضاء تميل إلى الاعتقاد أن ما تسمعه من الأمين العام كلاما معادا من جانب واحد . وتجري إستعادة التوازن بين القطاعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في انشطة المنظمة. وواضح من الوثيقة A/47/753 أن الانشطة المبينة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" (S/24111-A/47/277) ليست الأولويات الوحيدة للمنظمة.

٧ - وبالنسبة لإنشاء إدارات جديدة في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي، فإن وفده سيكون ممتنا لو قامت الأمانة العامة بتوضيح طريقة تنسيق أعمال هذه الإدارات الجديدة الثلاث. ويتعين توزيع الأنشطة الراهنة، ويتعين إتخاذ قرار بشأن توزيع الأنشطة الجديدة، مثل الأنشطة المتصلة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي هذا الإطار، لا بد من ذكر قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٩٧ ، وهو قرار هام بالنسبة لمسألة تقسيم المسؤوليات بين المقار والمكاتب الميدانية.

٨ - وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تشكيل الأمانة العامة لا يتم في فراغ. فقد اتخذت في السنوات الأخيرة عدة قرارات تعلق عليها الدول الأعضاء أهمية كبيرة، مثل القرارات التي قصد منها معالجة الحالة الإقتصادية الحرجة في البلدان الإفريقية. ومن شأن إعادة التشكيل أن تؤثر على توازن القوى بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، كما هو منصوص عليها في الميثاق، وستكون لها أيضا آثار على الخطة المتوسطة الأجل وعلى الميزانية البرنامجية. وينبغي دراسة هذه الآثار دراسة متمعنة.

٩ - السيد كلافيخو (كولومبيا): قال إنه يتشاطر مع المتكلم السابق العديد من الآراء التي أعرب عنها. وفي معرض الإشارة إلى الفقرة ١٤ من الوثيقة A/47/753 ، التي تنص على أن الإدارة الجديدة لدعم التنمية

(السيد كلافيخو، كولومبيا)

والخدمات الإدارية ستعمل كمركز تنسيق للتعاون التقني، وكوكالة منفذة في مجالات مثل التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية، قال إن لدى وفده بعض الأسئلة المتصلة بالمهمة الثانية. فأثناء مناقشة الخطة المتوسطة الأجل، شكك عدد من الوفود، في اللجنتين الثانية والخامسة، في صواب قيام وحدة بمفردها بهاتين المهمتين. وقد أرجأ الأمين العام حل هذه المسألة. ومن غير الواضح لوفده ما ما هو المتوقع من الإدارة الجديدة وما هي ميزتها النسبية بالمقارنة بالوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالنسبة للجملة الأخيرة من الفقرة، التي تشير إلى أن التعاون التقني مع البلدان النامية سيتركز على إحتياجات أقل البلدان نموا، بالإضافة إلى إحتياجات الإقتصادات التي هي في مرحلة تحول، لاحظ أن التعاون التقني قدم تقليديا إلى البلدان النامية في إطار هيكل متعدد الأطراف. وإذا كانت الأمانة العامة تقترح إعطاء أولوية لهاتين الفئتين من البلدان، فإنها ستتجاوز نطاق ولايتها. وفي حين أن من حق الأمين العام اتخاذ قرارات بشأن تنظيم أعمال الأمانة العامة، فإنه من الواضح أن تحديد أولويات المنظمة البرنامجية من صلاحية الدول الأعضاء. ويرغب وفده في أن يعرف الأولوية التي ستعطى للبدان النامية التي لا تقع في إطار الفئتين المحددتين.

١٠ - وقال إن وفده قلق أيضا بشأن الإقتراح الوارد في الفقرة ٢٤ والمتعلق بنقل وظائف من مجالات إدارية إلى مجالات فنية. وعلى حد علمه، لم يكن هناك ما يوحي على الإطلاق بوجود تضارب بين هذين القطاعين. وفي حين أن وفده لا يعارض مبدأ التكافؤ بين عدد الوظائف واحتياجات المنظمة، وأن تخفيض عدد الوظائف قد يكون مطلوبا في بعض الأحيان، فإنه يعتقد أنه ينبغي لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم أن تجري دراسة منفصلة لتوزيع الوظائف، على مختلف المستويات، المذكورة في الوثيقة A/47/753 .

١١ - السيد راي (الهند): قال إن وفده يشاطر المتكلمين السابقين آراءهما. وبصورة عامة ترحب الهند بإعادة تشكيل الأمانة العامة وتعتقد أن الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/47/753 تسعى إلى إستعادة التوازن بين القطاعات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأنشطة المنظمة. وبالنسبة للفقرة ٢٣ ، التي تشير إلى أن الأمين العام ينوي إلغاء أربع وظائف برتبة أمين عام مساعد من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، يذكر ان الأمين العام في كلمة له أمام اللجنة الخامسة عن مسائل الموظفين، ذكر إمكانية إدخال رتبة مهنية مكافئة لرتبة الأمين العام المساعد. ومن غير الواضح ما إذا كانت هناك أية علاقة بين هذا الإقتراح والإقتراح الوارد في الفقرة ٢٣ ، التي لا تذكر أي شيء عن تعويض أي من الوظائف الأربع التي سيجري إلغاؤها.

١٢ - وبالنسبة للاقتراح الوارد في الفقرة ٢٤ والمتعلق بنقل وظائف من مجالات إدارية إلى مجالات فنية، يؤيد وفده هذه الفكرة من حيث المبدأ ، شريطة أن لا يكون لها أثر سلبي على برامج أي مجال من المجالات. وتنطبق اعتبارات مماثلة على التخفيض الشامل في عدد الوظائف.

(السيد راي ، الهند)

١٣ - أما بالنسبة للاقتراح الوارد في الفقرة ٢٥ بان تنظر التقديرات المنقحة للميزانية في أوائل عام ١٩٩٣، لاحظ وفده أنه من غير المقرر أن تجتمع لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٩٣ ، وأشار إلى أنها تقدم مساهمة هامة في نظر الجوانب البرنامجية المتصلة بعدد وتوزيع الوظائف العليا.

١٤ - السيد إيروميا (أوغندا): اتفق مع ممثل الكاميرون بأن فتح باب الحوار بين الأمين العام والدول الأعضاء بشأن إعادة تشكيل الأمانة العامة تطور إيجابي . ورحب باقتراحات الأمين العام، لأنها عملت على إعادة التوازن بين القطاعين السياسي والإقتصادي، الذي مال في السابق لصالح القضايا السياسية. وأيد الإقتراح الوارد في الفقرة ٢١ من مذكرة الأمين العام برفع مستوى مدير مركز حقوق الإنسان إلى رتبة أمين عام مساعد، وذلك في ضوء التركيز المتزايد على النهوض بحقوق الإنسان. وقد عارض وفده في السابق تخفيض الوظيفة، وأعرب عن أمله أن لا يكون رفعها رمزيا فقط، وأن لا يكون على حساب حالات أخرى تستحق نفس القدر من الاهتمام.

١٥ - وقال إنه يشاطر ممثل كولومبيا مخاوفه المتصلة بإلغاء أربع وظائف برتبة أمين عام مساعد في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، التي ينبغي أن تكون حجر الزاوية في منظمة تتسم بالكفاءة والإدارة الجيدة والتمويل السليم. واتفق مع ممثل الهند بالحاجة إلى توضيح نوايا الأمين العام ، لا سيما إن كان يخطط للإستعاضة عن الوظائف برتبة أمين عام مساعد بوظائف مد-٣ . وأشار إلى أن كمية عمل الإدارة إزدادت في السنوات الأخيرة، وأن تخفيض المناصب المذكورة لا يخدم مصالحها، لأن هناك حاجة في أن يشغل الوظائف المعنية مسؤولون لديهم سلطة كافية للقيام بالمهام على الوجه الصحيح.

١٦ - واختتم كلمته قائلا بأنه ينبغي إيلاء اعتبار أيضا للآثار التي تخلفها إعادة التشكيل على البرامج . وفي هذا الصدد، أعرب عن مشاطرته ممثل الهند قلقه بالنسبة لدور لجنة البرنامج والتنسيق في معالجة هذه المسألة في ضوء التقديرات المنقحة.

١٧ - السيد اينوماتا (اليابان): أشار إلى أن مذكرة الأمين العام وزعت تحت بندين من بنود جدول الأعمال، ولاحظ أن اللجنة مسؤولة عن النظر في جوانب المسألة المتعلقة بالميزانية، ولكنه تساءل عن مدى قدرة الجمعية العامة على تناول الجوانب الفنية من إعادة تشكيل الأمانة العامة، إذ لا يوجد نص لهذا الغرض. وربما وفرت اللجنة الخامسة محفلا لهذه المناقشات.

١٨ - لاحظ أن التغيرات التي أعلنها الأمين العام كانت جزء من عملية لإعادة وزع الوظائف العليا، وأن الوظائف التي أجريت بينها تنقلات أو استحدثت، ستستوعب في إطار الموارد الموجودة. إلا أنه من الواضح أن إنشاء ثلاث إدارات جديدة سينطوي على إحداث تغيرات في عدد الوظائف برتبة وكيل أمين عام وأمين

(السيد اينوماتا، اليابان)

عام مساعد. ومن المفيد أن يقدم الأمين العام تصورا شاملا لكيفية توزيع هذه الوظائف.

١٩ - وبالنسبة للحوار بين الأمين العام والدول الأعضاء، يبدو أنه قد وضع نمطا من نوع ما، يقوم بمقتضاه الأمين العام بإعلان قراراته ومن ثم يقترح تقديرات منقحة لتغطية هذه القرارات. وتساءل عن مدى إمكانية إعتبار هذه التقديرات إقتراحات حقيقية، لأن الإجراء المعني قد تم بالفعل. نتيجة لذلك، يطلب إلى اللجنة إعطاء موافقتها بعد إتخاذ القرار. وقال إن هذا الإجراء غير مقبول ولا يعطي الوزن المناسب لدور لجنة البرنامج والتنسيق ودور اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وينبغي إقرار إجراءات إعادة الوزع وفقا لإجراءات الميزانية المنصوص عليها في اللوائح المالية، لا سيما في حالة نقل موارد بين بابين من أبواب الميزانية. وما لم يتخذ إجراء ما، فإن الأمين العام سيواصل عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة على أساس سياسة الأمر الواقع، دون وجود ضوابط مناسبة.

٢٠ - وقال، وفقا للفقرة ٢٧ من مذكرة الأمين العام، فإن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، والمتعلقة بالأنشطة الجديدة أو الإضافية، ستكون مؤقتة وعلى مستوى المواصلة. ومن غير الواضح على الإطلاق ماهو المقصود بكلمة "مؤقتة". وتساءل عن الهيئة بالضبط التي ستتخذها الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية التي سيقدمها الأمين العام. ويبدو أنه يجري إتخاذ قرارات هامة، لا سيما في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على أساس بنود ميزانية مؤقتة، وإن اللجنة ستكون مقصرة في القيام بمهمة تدقيق الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على جميع القرارت التي لها آثار مالية.

٢١ - وقال إن الإقتراحات المتصلة بإجراءات الميزانية والواردة في الفقرات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ تبدو جديرة بثناء، ولكن وفده يساوره قلق عميق بشأن صلاحيتها. فعلى سبيل المثال، تساءل عما إذا كان الإقتراح الوارد في الفقرة ٢٦ (أ)، بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقديرات المنقحة الحالية، يرقى إلى إعطاء موافقة، بحكم الواقع، على النقل. ووفقا للفقرة ٢٦ (ب)، سيقدم الأمين العام العدد النهائي للوظائف العليا الممولة من الميزانية العادية وتوزيعها في أوائل عام ١٩٩٣ . إلا أنه يلزم معرفة الحالة الراهنة بالنسبة لعدد الوظائف العليا، مع أخذ التغيرات الأخيرة في الحسبان، لتتسنى مناقشة المسألة.

٢٢ - إضافة إلى ذلك، من غير الواضح ماذا يقصد بالاقتراح الوارد في الفقرة ٢٨ بتقديم الميزانية المقبلة في مرحلة لاحقة من عام ١٩٩٣ . وتساءل عن نوع التأخير المطلوب، وإن كان سيتاح وقت كاف للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتقديم مدخلاتهما الهامة. وقال إنه يشعر ان المقترحات المتعلقة بعملية الميزانية، والواردة في الفقرات من ٢٥ إلى ٢٨ ، يتعين أن تناقشها اللجنة الإستشارية مناقشة مستفيضة، وينبغي أن يطلب إليها أن تقدم ملاحظاتها واقتراحاتها بشأن المسألة في المستقبل القريب.

٢٣ - السيد كنشين (المملكة المتحدة): قال إنه يؤيد جهود الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول، لاستخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن والتركيز على أنشطة رئيسية مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وإنه يرحب أيضا بالربط الذي أقيم بين هذين المجالين. إلا أنه يترتب على مبادرات الأمين العام آثار فنية في عملية الميزانية، ويشعر وفده أنه ينبغي التقيد بالإجراءات على الوجه الصحيح. وفي هذا الصدد، أبدت اللجنة الإستشارية بالفعل ملاحظات بشأن المصاعب الإدارية التي تواجهها في تنفيذ ميزانية لا يقابل تركيبها التركيب الحالي للأمانة. إضافة إلى ذلك، مهما كانت الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة ردا على إقتراحات محددة من الأمين العام، فإنه يتعين على اللجنة أن تنظر في المخصصات ذات الصلة لعام ١٩٩٣، وأن تقرها حسب أبواب الميزانية، لأن هذه الإعتمادات توفر الأساس لتحديد الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء للعام القادم. ولإمكانية التنبؤ في هذا المجال إعتبار مهم بالنسبة لوفده وبالنسبة لوفود أخرى عديدة . ومع أنه جرى تقديم تطمينات أثناء المشاورات غير الرسمية، فإنه يريد تأكيدات رسمية بأن أية تقديرات منقحة تقدم في أوائل عام ١٩٩٣ لمن تزيد من مسؤولية الدول الأعضاء المالية لهذا العام، وستتناول فقط إعادة توزيع للموارد في حدود المستوى المعتمد بالفعل. وقال إنه سيرحب أيضا بالتأكيد بأن أية إقتراحات إضافية تنوي الأمانة العامة تقديمها ستحترم إجراءات الميزانية المعمول بها في المنظمة، لا سيما أحكام القرار ٢١٣/٤١ .

٢٤ - السيد سباتز (هولندا): رحب بالقرارات التي اتخذها الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الأول للمنظمة. وقال إنه سيرحب بإعادة التأكيد على أن الإقتراحات الواردة في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من مذكرة الأمين العام (A/47/753) لن تقوض الإدارة المالية السليمة للمنظمة. وبالنسبة لعملية الميزانية، بوسع وفده أن يقبل الإقتراحات الواردة في الفقرة ٢٦ ، على أن يكون مفهوما أنه سيجري إتباع إجراءات الميزانية العادية وفقا لأحكام القرار ٢١٣/٤١ ، لا سيما بالنسبة لضرورة إعتماد الخطوط العريضة للميزانية أثناء الدورة الراهنة. وبالنسبة لتقديم الميزانية البرنامجية المقبلة، ربما أمكن في عام ١٩٩٣ عقد دورتين للجنة البرنامج والتنسيق، مدة كل منهما أسبوعان.

٢٥ - السيد كاردوسو (البرازيل): قال إنه يتفق مع الملاحظات التي أبداها ممثلوا الكاميرون وكولومبيا والهند، ومع الإقتراح الذي قدمه ممثل هولندا والمتصل بإمكانية عقد دورتين للجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٩٣ . وإن وفده يرحب بمبادرات الأمين العام ، التي قصد منها مساعدة الأمم المتحدة على القيام بدور أكثر فعالية في معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. وهذه المبادرات جيدة التوقيت بشكل خاص في المرحلة الراهنة، حيث تقوم الأمم المتحدة بعملية مراجعة لجدول أعمالها للسلم وجدول أعمالها للتنمية، كليهما.

٢٦ - السيد فونتين (كوبا): قال إن وفده يرحب بمبادرات الأمين العام المتصلة بإعادة تشكيل المنظمة، لا سيما في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي، مما يدل على أنه يعتزم إيلاء هذين المجالين الأولوية التي

(السيد فونتين)

يستحقانها. ويرحب بالدينامية التي اتسمت بها عملية التغيير في الأمم المتحدة وفي الأمانة العامة، إلا أنه يشعر بالحاجة إلى مواصلة الأخذ بنظرة شاملة في عملية الإصلاح. لذلك فإنه، يرى أنه ينبغي للجمعية العامة، في المرحلة الراهنة، أن تحيط علما بجميع اقتراحات الأمين العام، وأن تطلب منه أن يقدم إليها تصورا شاملا لخطته الإصلاحية. ومن المهم أيضا أن لا تشكل إقتراحات الأمين العام حكما مسبقا على القرارات والترتيبات التي تجري مناقشتها حاليا في هيئات أخرى، لا سيما في اللجنة الثانية وفي الجمعية العامة.

٢٧ - وقال إنه يبدو لوفده أن بعض الإشارات إلى صلاحيات الأمين العام الواردة في مذكرته (A/47/753) تفتقر إلى الدقة، وذلك كما هو الحال في الفقرتين ٦ و ١٤ على سبيل المثال. فللجمعية العامة دور واضح بالنسبة للقرارات المتصلة بإعادة تشكيل الأمانة العامة وتوزيع الوظائف فيها؛ لذلك، من الأنسب الإشارة إلى توصيات من الأمين العام، لا إلى قرارات. وسينظر وفده إلى هذه التوصيات بوصفها إقتراحات، ويأمل أن تدرسها الهيئات الخبيرة وترفع تقارير عنها، وعن الإقتراحات الواردة في التقديرات المنقحة أيضا.

٢٨ - السيد ساستراوان (اندونيسيا): قال إن وفده يشاطر ممثلي أوغندا والبرازيل وكوبا وكولومبيا والهند آراءهم التي أعربوا عنها، وأنه يريد مزيدا من التوضيح للجزء الأخير من الفقرة ١٤ من مذكرة الأمين العام.

٢٩ - السيد المقطري (اليمن): اتفق مع الملاحظات التي أدلى بها ممثلوا أوغندا والبرازيل والكاميرون والهند. وحيث أن جهات عديدة من الأمانة العامة أعيد تشكيلها بالفعل، تساءل عن سبب الطلب من الدول الأعضاء إبداء آرائها في المرحلة الراهنة وليس في وقت سابق. وبالنسبة للفقرة ٣ من التقرير، طلب مزيدا من المعلومات بالنسبة للمشورة المقدمة إلى الأمين العام من فريق المستشارين المستقلين المشار إليه. وأعرب عن أمله في أن يكون الأمين العام المساعد الذي سيعين أمينا عاما للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (الفقرة ٢٢) سيكون ممثلا لاحدى البلدان النامية. وقال إنه يريد أيضا إيضاحا بشأن الإشارة الواردة في الفقرة ١٣ بشأن التعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز، ، وعما إذا كانت الدول الأعضاء ستمثل في المجلس الإستشاري الرفيع المستوى المشار إليه في الفقرة ٩ ، وعما إذا كان سيولى إعتبار مناسب لمبدأ التوزيع الجغرافي المنصف في تعيين أعضائه.

٣٠ - السيد تانغ غوانفتينغ (الصين): قال إنه يشاطر ممثلي أوغندا وكولومبيا والهند قلقهم الذي عبروا عنه بالنسبة لمذكرة الأمين العام (A/47/753). فشؤون مجتمع الأمم المتحدة ينبغي أن يجري تناولها جماعيا ومن قبل الجميع، لا سيما المسائل المتصلة بمسائل هامة مثل إعادة تشكيل هيئة الأمانة العامة، وينبغي أن تسوى على أساس مشاورات ديمقراطية مع الدول الأعضاء. وبناء عليه، يرحب وفده بفتح الأمين العام باب الحوار بشأن إعادة التشكيل، ويأمل استمرار هذا الحوار.

٣١ - السيد دانكوا (غانا): قال إن وفده يرحب بمبادرة الأمين العام، التي قصد منها إشراك المجتمع الدولي بأسره في جهد مشترك لتعزيز فعالية المنظمة.

٣٢ - وقال إن وفده يعتقد أن من الأمور المسلم بها عدم إتخاذ أي قرار نهائي بشأن اقتراحات الأمين العام إلى أن تتاح للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الفرصة للإعراب عن آرائهما. إلا أنه يأمل أن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ بعض القرارات قبل نهاية السنة الحالية لتتمكن المنظمة من القيام بأعمالها في عام ١٩٩٣ .

٣٣ - وبالنسبة لبعض المسائل المحددة المشار إليها في التقرير، قال إنه يشاطر ممثل كوبا قلقه بشأن الفقرة ١٤ ويريد مزيدا من الايضاح. وبالنسبة للفقرة ١٦ ، قال إنه يريد إيضاحا بشأن الأنشطة التي من المرجح أن تنقل إلى مقار الإدارات الجديدة. ويبدو أن الفقرة ٢٣ بحاجة إلى إيضاح أيضا، إذ من الصعب فهم كيف سيتسنى التغلب على تجزئة الإدارات من خلال تخفيض عدد الموظفين دون دمج الوحدات المعنية. وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم إدارة كبيرة جدا، وإذا كانت ستدار من قبل شخص واحد برتبة أمين عام مساعد، فإن الكفاءة المعززة التي يصبوا إليها الجميع لن تتحقق. وسيكون مفيدا، في هذا الصدد، الحصول من الأمين العام على إشارة أوضح عن الهيئة النهائية للإدارة، كما يتصورها .

٣٤ - السيد العجوزي (الجزائر): قال إنه يشاطر ممثلي أوغندا والبرازيل والصين وغانا والكاميرون الآراء التي أعربوا عنها. واعتبر مذكرة الأمين العام (A/47/753) مثالا للتعاون بين الأمانة العامة والجمعية العامة وتأكيدا للتوازن بين الدورين اللذين ينبغي لهما الاضطلاع بهما في إعادة تشكيل هيكل المنظمة.

٣٥ - وقد سبق لوفده وأن أعرب عن شيء من القلق بالنسبة للفقرة ١٤ من التقرير، وقال إنه يأمل أن يتمكن الأمين العام من تقديم مزيد من الإيضاح إلى اللجنة وأن يأخذ في الحسبان الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وإنه ينوي إثارة بعض الأسئلة الأخرى بالسنبة للتقرير أثناء المناقشات غير الرسمية.

٣٦ - وقال إن وفده يرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تحيط علما باقتراحات الأمين العام، وأن تطلب إلى اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق أن تنظرا في هذه الإقتراحات في عام ١٩٩٣ ، وأن تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة تصورا شاملا لخططه الخاصة بإعادة تشكيل الأمانة العامة، وذلك ليتسنى لهما أن يتعاونا بقدر أكبر من الكفاءة، على أداء مهمة إعادة التشكيل الهام.

٣٧ - السيد دوهالت (المكسيك): قال هناك حاجة لمزيد من المعلومات عن الربط بين الخطة المتوسطة الأجل الراهنة، التي من بين أولوياتها النهوض بالتنمية الإقتصادية للبلدان النامية، وبين أحكام الفقرة ١٤ من

(السيد دوهالت، المكسيك)

مذكرة الأمين العام (A/47/753) المتصلة بالتعاون التقني مع البلدان النامية من خلال الإدارة المقترحة لدعم التنمية والخدمات الإدارية.

٣٨ - وبالنسبة للمرحلة التالية من عملية إصلاح الأمانة العامة، الواردة في الفقرة ١٩ ، قال إن وفده يرغب في معرفة إقتراحات الأمين العام المحددة المتعلقة بالجوانب الهامة المتصلة بتحقيق اللامركزية وتقوية الوجود الإقليمي للأمم المتحدة ووجودها الموحد على الصعيد القطري، وكذلك الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على هذه الإقتراحات، وذلك لتتمكن الدول الأعضاء من المشاركة مشاركة تامة في تطبيقها.

٣٩ - وقال إن المكسيك تشاطر غانا مخاوفها المتصلة بالإلغاء المقترح لوظائف برتبة أمين عام مساعد المشار إليه في الفقرة ٢٣ . وإنه يريد توضيحا بالنسبة لتعريف المسؤوليات والهيكل النهائي للوحدات داخل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، وشدد على الحاجة إلى إبقاء المسألة قيد الدرس في المشاورات غير الرسمية، وفي سواها من المناقشات.

٤٠ - السيد تيرلينك (بلجيكا): قال إن وفده يؤيد رأي المملكة المتحدة المتصل بالتقديرات المنقحة لعام ١٩٩٣ ، والحاجة إلى إبقاء النفقات في حدود الإعتمادات التي أقرت بالفعل.

٤١ - وبالنسبة للفقرة ١٤ ، لفت الإنتباه إلى التناقض بين النص الفرنسي، الذي يشير إلى بلدان، لا إلى اقتصادات، في مرحلة تحول.

٤٢ - السيدة إيمبرسون (البرتغال): قالت إن وفدها يشاطر ممثل هولندا الآراء التي أعرب عنها. وإنها تعتقد أن إعادة تشكيل الأمم المتحدة لها ما يبررها تماما، وأنها تحبذ نهج تقسيم إعادة التشكيل إلى مراحل، وهو النهج المعتمد. وبالاشارة إلى السؤال الذي أثير عن سبب عدم إبلاغ الأمين العام الجمعية العامة بقراراته إلا بعد اتخاذها، قالت إن الأمين العام يسعى في الواقع إلى تصويت بالثقة، والبرتغال، من جانبها، يسعدها أن تمنحه هذه الثقة.

٤٣ - الرئيس: قال إن القضايا الفنية التي أثارتها الوفود سيجري تناولها على نحو أنسب في المشاورات غير الرسمية للجنة، ولكن مساعد الأمين العام والمراقب المالي بالوكالة سيجيبان على النقاط المبدئية العامة.

٤٤ - السيد ثورنبيرغ (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن عملية الإصلاح وإعادة التشكيل عملية صعبة وديناميكية في آن واحد، وأنها بحكم طبيعتها غير مرتبة، لذلك، فإن صبر الوفود ضروري لنجاحها.

(السيد ثورنبيرغ)

وإن نهج تقسيم العملية إلى مراحل، الذي اعتمده الأمين العام، له أثر إضافي، حيث أن الإجراءات التي تتخذ في مراحل سابقة يمكن تغييرها بإجراءات لاحقة.

٤٥ - وأجاب على سؤال ممثل الكاميرون المتصل بتنسيق أنشطة الإدارات الجديدة الثلاث وإعادة توزيع الأنشطة الراهنة، فقال إن وكيل الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يشرف على العملية ويعقد إجتماعات منتظمة مع وكلاء الأمين العام الجدد الثلاثة.

٤٦ - وقال إن عددا من الوفود أثار أسئلة حول أحكام الفقرة ١٤ ، التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة في المشاورات غير الرسمية. إلا أنه أشار إلى أنه سيكون للإدارة الجديدة لدعم التنمية والخدمات الإدارية سلطة تنفيذية في مجالات منتقاه فقط، وهي المجالات التي تتمتع فيها بالفعل بميزة نسبية على الوكالات التي أشار إليها ممثل كولومبيا. وبالنسبة للإشارة إلى الجملة الأخيرة من الفقرة، أكد للوفود عدم وجود أي نية لتغيير الأولويات التي حددتها الجمعية العامة بالفعل.

٤٧ - وبالنسبة لإعادة وزع الوظائف، قال إنه يجري دراسة لوظائف على أساس فردي لتحديد استمرار أهميتها. وحتى الآن، جرى نقل ٧٤ وظيفة زائدة في الأمانة العامة إلى مجالات أولوية أخرى. ولم يكن الهدف تحديد مجموعة من الوظائف في المجال الإداري لنقلها كمجموعة إلى المجال الفني، بل لتحديد الوظائف الزائدة، في المقر وفي مختلف وحدات الأمم المتحدة، التي يمكن نقلها إلى مجالات أخرى. والهدف العام هو تركيز الحد الأقصى من الموارد في المجالات الفنية في الميدان، حيث يكون لها أثر مباشر على تنفيذ البرامج. فضلا عن ذلك، فإن هذه الترتيبات تنفذ دون إضرار بالوظائف المسندة بالفعل إلى إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية.

٤٨ - وأجاب على السؤال الذي أثاره وفد الهند ووفود أخرى بالنسبة للفقرة ٢٣ ، والمتصل بإلغاء أربع وظائف برتبة أمين عام مساعد، فذكّر ببيان الأمين العام المتصل بمسائل الموظفين أمام اللجنة في جلستها الحادية والعشرين، الذي أعرب فيه عن نيته في تحقيق تخفيض شامل في عدد الوظائف من رتبة وكيل أمين عام وأمين عام مساعد، مميزا بوضوح بين التعيينات السياسية والتعيينات المهنية، وقال إنه يدرس إمكانية إدخال وظائف على مستوى مهني تعادل رتبة أمين عام مساعد في الجانب السياسي. وفي حين أن نتائج الدراسة غير معروفة بعد، إلا أنه من الواضح أن بعض الوظائف برتبة أمين عام مساعد في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية الجديدة، لا سيما مكتب المراقب المالي، مرشحة لتلقي وظائف على المستوى المهني الجديد المقترح.

٤٩ - واختتم كلمته قائلا إنه يرحب بملاحظة ممثل أوغندا المتصلة باستعادة وظيفة الأمين العام المساعد

(السيد ثورنبيرغ)

في مركز حقوق الإنسان ولاحظ أن تخصيص ١٧ وظيفة إضافية، تمس الحاجة إليها، إلى المركز مثال جيد على إعادة الوزع البناءة.

٥٠ - السيد بودوه (المراقب المالي بالوكالة): أجاب على الأسئلة المتعلقة بالميزانية والمتصلة بمذكرة الأمين العام بشأن إعادة التشكيل (A/47/753) ، وقال من الضروري أن تعتمد الجمعية العامة ميزانية منقحة لفترة السنتين ١٩٩٢ -١٩٩٣ . وعلى أساس الإعتمادات المنقحة، ستقدر أنصبة الدول الأعضاء لعام ١٩٩٣ . والقرارات التي قد تتخذها الجمعية العامة بشأن التقديرات المنقحة، التي هي قيد النظر حاليا، وبشأن أية تقديرات منقحة إضافية تقدم في أول العام القادم لا ينبغي لها أن تغير، ولن تغير، الإحتياجات الأساسية. وبالنسبة للفقرة ٢٧ من المذكرة، مع أن عبارة "على مستوى المواصلة" عبارة قد تكون مضللة، فإن الأمانة العامة تنوي أن تقترح على الجمعية العامة، من خلال بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، الموارد الإضافية اللازمة أثناء الجزء الأول من عام ١٩٩٣ لتنفيذ الأنشطة المعتمدة، على أن يكون مفهوما أن الإعتمادات المنقحة الإضافية التي سينظر فيها في أوائل العام القادم قد تعدل هذه الإحتياجات في ضوء التغيرات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة. وفي جميع الأحوال، ستعامل الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على " مستوى المواصلة" وفقا للإجراءات العادية، بما فيها استعمال صندوق الطوارئ.

٥١ - وشدد على أن من بين الأسباب الأساسية لاقتراح تقديم تقديرات منقحة إضافية في أوائل العام القادم الحاجة إلى الإبقاء على الحوار الضروري، وتعزيزه، بين هيئتين من الهيئات الرئيسية للميثاق. كما أن مشاركة الدول الأعضاء في عملية الميزانية، التي يجب أن تبقى عملية منظمة، من بين المتطلبات الرئيسية للقرار ٢١٣/٤١ . وقال إن هذه المشاركة تعني أيضا أن الوثائق التي تقدمها الأمانة العامة ينبغي أن تكون شفافة تماما.

٥٢ - وقال إن التقديرات المنقحة الإضافية، أو النهائية، التي ستقدم في أوائل عام ١٩٩٣ لن تعدل المستوى العام للميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، بالصيغة التي ستعتمدها الجمعية العامة في غضون أيام قليلة. ولكن التقديرات المنقحة الإضافية ستقترح، في إطار المستوى العام للموارد، توزيعا مختلفا بين أبواب الميزانية، وستشير أيضا إلى توزيع مختلف للمسؤوليات في إطار هيكل معدل للأمانة العامة.

٥٣ - وبالنسبة للسؤال المتعلق بعدد وتوزيع الوظائف العليا، الذي سيناقش في المشاورات غير الرسمية، كرر القول أن هدف الأمين العام، كما هو مبين في مذكرته، تنظيم المناصب العليا في الأمانة. واقتراح إرجاء القرار بشأن تخفيض هذه الوظائف، المقترح في التقديرات المنقحة المعروضة حاليا على الجمعية العامة، قدم لتيسير عملية تطبيق قرارات الجمعية العامة المشار إليها في المذكرة. والعدد النهائي للوظائف العليا وتوزيعها لفترة السنتين ١٩٩٢ -١٩٩٣ سيبين في التقديرات المنقحة الجديدة التي ستقدم إلى الجمعية في بداية العام القادم. بصورة عامة، تظهر المناقشة التي دارت في اللجنة الخامسة بشأن المسألة أن "التوازن"

(السيد بودوه)

و "الحوار" عنصران أساسيان للتنفيذ الناجح لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.